الأستاذة: لرقط مليكة –مقياس التشريع الحضري
السنة أولى ليسانس
تخصص تسيير تقنيات حضرية
سداسي الأول
السنة الجامعية 2023-2024

التشريع La Législation

يعد **القانون** مجموعة قواعد عامة والتي توجه سلوك الأفراد في المجتمع وقد تكون هذه القواعد:

- صادرة عن الدولة في صورة تشريعات
- صادرة عن الدين
- أو صادرة عن العادات والتقاليد

وهذا ما يعرف بمصادره الرسمية والتي يقصد بها تلك الوسائل التي بواسطتها تتحول العوامل المحيطة بالمجتمع إلى قواعد قانونية تكسبها صفة الإلتزام ومن بين هذه المصادر نجد أهم مصدر رسمي للقانون والذي يعتبر كمصدر أصلي له ألا وهو التشريع

التشريع: يعتبر مصدرا للقانون متى يصدر عن السلطة التشريعية في شكل قوانين أو شرع بمقتضاه رئيس الجمهورية في حالات الضرورة في شكل أوامر، ففي هذا المجال نجد أن هناك مجموعة معتبرة من القوانين تعتبر مصدرا لقانون التعمير 90/29 المعدل والمتمم، ومنها قانون رقم 90/25 المتعلق بالتوجيه العقاري والقانون رقم 08/02 المعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها والقانون 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة وكذا القانون رقم 15/08 المحدد لقواعد مطابقة البنايات و إتمام إنجازها والقانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

التشريع لغة مصدر:

شرع، والشرع: نهج الطريق الواضح ويقال شرع لهم أي سن لهم

وهو إصدار الأحكام وإنشاؤها وبيانها للناس للعمل بها

سن الأحكام العملية المتعلقة بالمكلفين، المنظمة لحياتهم وتعاملاتهم

مصطلح التشريع في الإستعمال القانوني:

- مدلول ضيق، يقتصر على ذات العمل الذي يقوم به المقنن فيعرف التشريع هنا بأنه: سن القواعد القانونية بواسطة السلطة المختصة بذلك

- مدلول أوسع، يشمل ما صدر عن غير ما يسمى بالسلطة التشريعية ويعرف التشريع هنا بأنه: كل نص قانوني مكتوب يصدر عن السلطات التي تملك حق إصداره

➢ فهو عبارة على مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة، حيث تقوم بسنها سلطة عليا ذات سيادة، وفي الجزائر فإن هذه السلطة العليا هي السلطة التشريعية التي تتكون من: غرفتي البرلمان وهما: المجلس الشعبي الوطني أي الغرفة السفلى ومجلس الأمة أي الغرفة العليا

➢ وهو قيام السلطة المختصة في الدولة بوضع القواعد القانونية في صورة مكتوبة، حيث تقوم هذه السلطة بوضع قواعد ملزمة لتنظيم العلاقات في المجتمع طبقا للإجراءات المقررة لذلك والتشريع بهذا المعنى هو الذي يعتبر مصدرا للقانون

➢ مجموعة القواعد العامة المجردة الملزمة الصادرة عن السلطة العامة المختصة في الدولة التي تبيح أو تحضر أو تنظم حق أو مجموعة حقوق، وبعبارة أخرى هو كل قاعدة قانونية تصدر عن السلطة المختصة في وثيقة مكتوبة

➢ هو القانون المكتوب الصادر عن السلطة المختصة بإصداره في الدولة

- وضع القواعد القانونية بواسطة السلطة العامة المختصة بذلك في صورة مكتوبة
- قيام السلطة بصياغة القاعدة القانونية صياغة فنية مكتوبة وإعطاؤها قوة الإلزام في العمل
- يطلق عليه إسم القانون المكتوب لأنه يتضمن قواعد قانونية مدونة على شكل وثيقة مكتوبة ومن أهم صوره التي يخرج فيها هي عملية التقنين وهي مجموعة متجانسة من التشريعات تعد بشكل منهجي في فرع من فروع القانون.

والتشريع له معنيان:

- **المعنى العام:** هو كل قاعدة قانونية مدونة تصدر من سلطة مختصة وبهذا المعنى يحتوي التشريع على القواعد الدستورية règle constitutionnelle والتشريع الصادر من السلطة التشريعية إلى جانب اللوائح التي تصدرها الجهات الإدارية.
- **المعنى الخاص:** فيراد به القواعد القانونية التي تسنها السلطة التشريعية بناء على نص في الدستور وعليه فالتشريع العادي يقع في مرتبة أدنى من التشريع الأساسي الذي هو الدستور، وفي مرتبة أعلى من اللوائح التنفيذية والتنظيمية، من هناك يجب ألا يخالف التشريعي العادي قاعدة دستورية ولايجوز بالضرورة أن تصدر اللائحة مخالفة للتشريع العادي المعمول به.

أنواع التشريع:

يندرج ضمن ثلاثة أنواع هي:

1- **التشريع الأساسي:** وهو الدستور ويتم وضعه بواسطة جمعية منتخبة بواسطة الشعب والمقصود منه تحديد شكل الدولة والحقوق الأساسية للمواطن فيها.

2- **التشريع العادي:** وهو ما يصدره البرلمان من قوانين، والمقصود منه تنظيم حياة الناس والعلاقة فيما بينهم من جهة والعلاقة فيما بينهم وبين الدولة من جهة أخرى بالإضافة إلى حفظ أمن وسلامة ونظام مجتمع، وتحقيق الرفاهية والسلام العام.

3- **التشريع الفرعي:** وهو ما تصدره السلطة التنفيذية من لوائح تنفيذية للقوانين أو قرارات وزارية والمقصود منه نظيم شؤون الحياة وفقا للقانون.

والتشريع إما أن يكون تشريعا فرعيا ونقصد به اللوائح التنظيمية واللوائح التنفيذية وإما يكون تشريعا عاديا ونقصد به القوانين وإما تشريعا أساسيا ويراد به الدستور الذي يأتي على ذروة هرم التشريع.

أهمية التشريع:

التشريع هو أهم المصادر الرسمية للقانون و إن كان العرف هو أقدم مصادره و مكانته منذ القدم حيث كان في المرتبة الأولى كمصدر للقانون وقتا طويلا حيث يمكن القول أن العصور القديمة هي عصور العرف والدين أما التشريع فكان تواجده ضئيلا أو شبه منعدم إلا أنه في ضل التطورات التي وقعت للمجتمعات وتقدم البشرية و إتساع نطاق العلاقات الاجتماعية بينهم وكثرتها وتشابكها ورسوخ فكرة الدولة ما يتطلب وفرة في القواعد القانونية التي تحكمها أدى بالتشريع إلى أخذ الصدارة بإعتباره مصدرا سريعا من حيث الوضع والصياغة يستطيع أن يقوم بالدور الذي يلعبه العرف و أكثر من ذلك.

ومما ساعد التشريع على إحتلال هذا المركز أيضا هي تركز السلطة التي تشرعه في يد الدولة التي تتدخل في تنظيم العلاقات والروابط بين أفراد المجتمع.

وهكذا يعتبر **التشريع من أهم مصادر القانون** في العصر الحديث فالأغلبية الساحقة من القواعد القانونية تستمد وجودها منه في النظم القانونية المعاصرة ولم يكن التشريع يحتل هذه المكانة في الماضي فقد كان العرف يحتل مكان الصدارة بين مصادر القانون

ويكمن السبب في إزدياد أهمية التشريع إلى توطيد سلطة الدولة وتشعب أنشطتها ونمو الإتجاهات الاجتماعية التي تقضي بتدخل الدولة في العديد من المجالات لتنظيمها عن طريق التشريع، أضف إلى ذلك تطور وتعقد الروابط الاجتماعية على نحو يتطلب سرعة إصدار العديد من التشريعات التي تحكمها

إيجابيات التشريع:

- صدور التشريع عن السلطة المختصة التي تتركز في يد الدولة والتي لها علاقة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة مع أفراد المجتمع والتي تتماشى وحاجياته في تطويره وجعله دائم الإستمرار واللحاق بموكب التقدم الإنساني.
- تدوين التشريع في وثيقة رسمية وذلك في صورة مكتوبة ذات عبارات وألفاظ محددة حيث تصاغ قواعده القانونية صياغة محكمة وواضحة بحيث يعرف كل فرد من أفراد المجتمع ماله من حقوق وما عليه من واجبات.
- عامل مهم في تحقيق الوحدة الوطنية وذلك بإلزام جميع أفراد المجتمع بتطبيقه والسير وفقه.
- إمكانية تعديله أو إلغائه مما يجعله يستجيب لتطور العلاقات سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية.

سلبيات التشريع:

- بما أن التشريع يصدر عن سلطة مختصة في بعض الأحيان يمكنها إستخدامه لمصالحها الشخصية على المصالح العامة.
- يمكن أحيانا صدوره تحت ضغوط سياسية.
- سهولة تعديله يخل بإستقرار المعاملات ويزيد من صعوبة الأفراد في الإطلاع على القوانين مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالقانون.

إقرار التشريع:

المقصود به هو سن التشريع والمصادقة عليه ثم إصداره من قبل السلطات المختصة والتي تقوم بوضع القانون عن طريق صياغة قواعده بشكل يتضمن الدقة والوضوح في المعاني وفقا للإجراءات المقررة وهذا ما يعرف بسنه.

وسن التشريع هي عملية وضع القوانين والقواعد المنظمة للعلاقات والضابطة للحقوق والواجبات وقد يستخدم مفهوم الشارع ويكون المقصود من ذلك هي الشريعة كعقيدة ونظام وهي على نوعين: شريعة دينية إلاهية يعتقد الإنسان بأن مصدرها إلاهي أو شريعة وضعية ويكون في هذه الحالة مصدرها السلطة المختصة في الدولة وهي السلطة التشريعية بغرفتيها.

من حيث المبادرة بسن التشريع:

إن المبادرة إما تأتي من قبل الوزير الأول (الحكومة) وإما تأتي من قبل الكتل البرلمانية أي من عند أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

- فإذا كانت المبادرة من الوزارة الأولى فتكون أمام مشاريع قوانين Projet Des Lois
- أما إذا كانت هذه المبادرة من قبل أعضاء المجلس فتكون إقتراح قوانين Proposition Des Lois

ويجب أن تودع هذه المشاريع أو الإقتراحات على مكتب المجلسين، وعمليا فإن مشاريع القوانين فهي الأكثر عددا من إقتراحات القوانين

ويمر التشريع بعدة مراحل بعد وضعه أمام مكتب المجلس الوطني قبل أن يصبح قواعد قانونية ملزمة للجميع، تقدم المشاريع أو الإقتراحات وتناقش من قبل الأعضاء

مرحلة الموافقة:

تعرض التشريعات على الهيئة التشريعية للتصويت عليها من قبل أعضاء الغرفتين vote de la loi وتتم الموافقة عليها بالأغلبية المطلقة أي أكثر من نصف أعضاء الهيئة التشريعية الحاضرين

مرحلة الإصدار:

المصادقة عليها من قبل رئيس الجمهورية La Promulgation De La Loi ويأمر أيضا بإصدارها، يقوم رئيس السلطة التنفيذية بوضع التشريع الذي صادقت عليه السلطة التشريعية موضع التنفيذ ويتم ذلك بموجب مرسوم تنفيذي يتضمن الأمر لرجال السلطة التنفيذية بالسهر على تنفيذ التشريع الجديد كونه قانونا من قوانين الدولة.

مرحلة النشر:

هو إعلام كافة الأشخاص في المجتمع بصدوره عن طريق نشره في الجريدة الرسمية

تصبح سارية المفعول بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية والمصادقة كما هو معلوم تعطي قوة أكثر لعملية تنفيذ التشريع.

كخلاصة للدرس:

التشريع هو المصدر الرسمي والأصلي للقاعدة القانونية بما أنه يشمل جميع الوسائل ويحتويها

أهم ميزة للتشريع هي المرونة والتطور

التشريع أولا وأخيرا هو عمل إنساني ويمكن أحيانا أن لا يكون كاملا.